وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أزمة انتخاب رئيس الجمهورية

في النظام السياسي اللبناني

بحث مقدم إلى جامعة ديالى

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

في العلوم السياسية

اعداد

زينب عمران عسكري

إشراف

د. شاكر عبدالكريم

١٤٣٧هـ ٢٠١٦ م

الشكر والتقدير

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ... ولا تطيب الحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا

وقبل ان نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ... وأخص بذلك استاذنا الفاضل الدكتور شاكر عبدالكريم

لابد لنا نحن ان نخطوا خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهوداً كبيرة في بناء جيل الغد لتعيش الأمة من جديد ...

وأقدم شكري وتقديري إلى كل من أبدى المساعدة والعون في هذا البحث وبالأخص إلى زوجي علي نزار داعيةً للجميع بالخير والتوفيق

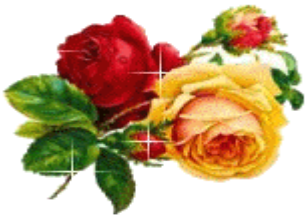

المقدمة

الحديث عن لبنان وما حدثه به من تطورات سياسية واجتماعية وعسكرية في هذه المرحلة، هو ما دفعني لكتابة هذا البحث، وعند قراءتي واطلاعي على هذه الأحداث، وما واكبتها من تطورات على الساحة اللبنانية وصولاً إلى دخول الرفقاء اللبنانيين في صراع عسكري، جعلت أحاول البحث عن أسباب هذا الصراع الذي يمر به لبنان يومياً، وتوصلت على نتيجة مفادها أن ما يشهده لبنان اليوم ليس نتاج الساعة أو اليوم، بل هو قديم وعميق، قديم قدم لبنان نفسه، وعميق عمق القضية اللبنانية في الداخل وفي الخارج، وهو ناتج عن سبب رئيسي وحقيقي ألا وهو التركيبة الطائفية داخل المجتمع اللبناني، ومدى تأثير هذه التركيبة على كل مناحي الحياة داخل لبنان.

اشكالية البحث

منذ ان حصل لبنان على استقلاله عام ١٩٤٣ وحتى اليوم تشكل مسألة انتخاب رئيساً للجمهورية معضلة حقيقية تهدد أمن البلاد واستقرارها السياسي ويحاول بحثي هذا الاجابة على سؤال مفاده: ما هي الازمات والصراعات التي تقف عائقاً أمام اتفاق الاطراف اللبنانية لانتخاب رئيساً للجمهورية.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث بمعرفة الاسباب في عدم انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان ومعرفة تلك الأسباب والبحث في ايجاد حل على تلك المسألة

فرضية البحث

نفرض ان عدم انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان ناتج عن غياب الرؤية الوطنية للأحزاب السياسية اللبنانية في انتخاب الرئيس وانما تقوم على مصلحة تلك الاحزاب.

منهجية البحث

المنهج المختار حاول الجمع بين أدوات بحثية فيما استخدم التحويل التاريخي والمنهج التحليلي.

هيكلية البحث

لقد تم ادراج البحث في ضوءها فأننا بشكل عام اخترنا نظام المباحث اذ تم تقسيم البحث الحالي إلى ثلاث مباحث ليكون أكثر شمولاً وإلماماً بالموضوع.

عُني المبحث الأول / مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة الاستقلال

المطلب الأول/ لبنان تحت الإدارة العثمانية

المطلب الثاني/ لبنان في ظل الاحتلال الفرنسي

المطلب الثالث/ مرحلة الاستقلال

المبحث الثاني/ فقد تم تخصيصه (دستور ١٩٢٦ والمستقبل)

المطلب الأول/ صدور دستور ١٩٢٦

المطلب الثاني/ النظام السياسي اللبناني واتفاقات تقاسم السلطة.

أما المبحث الثالث/ أزمة انتخاب الرئاسة

المطلب الأول/ التأثير الاقليمي والدولي

المطلب الثاني/ الصراعات الحزبية

المطلب الثالث/ مؤشرات بقاء الازمة أوحل الازمة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاية القرآنية	
الاهداء	
الشكر والتقدير	
قائمة المحتويات	
المقدمة	
المبحث الأول/ مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة الاستقلال	١ – ٧
المطلب الاول: لبنان تحت الادارة العثمانية	١ – ٣
المطلب الثاني: لبنان تحت الادارة الفرنسية	٣ – ٥
المطلب الثالث: مرحلة الاستقلال	٥ – ٧
المبحث الثاني/ صدور دستور ١٩٢٦ والمستقبل	٨ – ١٦
المطلب الأول: صدور دستور ١٩٢٦	٨ – ١٠
المطلب الثاني: النظام السياسي اللبناني واتفاقات تقاسم السلطة	١٠ – ١٦

المبحث الثالث/ أزمة انتخاب الرئاسة	١٧ – ٢٦
المطلب الأول: تأثير المتغير الاقليمي والدولي	١٧ – ١٨
المطلب الثاني: الصراعات الحزبية	١٩ – ٢٠
المطلب الثالث: مؤشرات بقاء الأزمة أو حل الأزمة	٢١ – ٢٦
الخاتمة	٢٧ – ٢٨
المصادر	٢٩ – ٣٠

المبحث الاول

لبنان مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة الاستقلال

يجمع المؤرخون على اعتبار لبنان بلداً تاريخياً منذ القدم حافلاً بالأحداث المختلفة فان موقعه الجغرافي جملة محط أنظار ملوك وحكام وشعوب مختلفة باعتباره نقطة وسطية للتواصل بين الشرق والغرب بل بين مختلف قارات العالم. لذا عرف لبنان حضارات مختلفة تبعاً من رومانية وبيزنطينة ويونانية وعثمانية وأوربية وعربية، الأمر الذي جعله مرتعاً لثقافات عديدة اكسبته أهمية تاريخية.

المطلب الاول : لبنان تحت الادارة العثمانية

في عام ١٥١٦ سيطرت جيوش سليم الأول على لبنان وعلى المناطق الجبلية من سوريا وفلسطين، وعهد بإدارة هذه المناطق لفخر الدين الأول وهو أمير من الأسرة المعنية الذي قدم الولاء للباب العالي. ولقد أزعجت الأتراك محاولاته التي كانت ترمي إلى التملص من دفع الجزية. فقرروا بسط النفوذ المباشر على البلاد، ولكن ملاك الأراضي والفلاحين اللبنانيين على السواء قاوموا ذلك، وفي عام ١٥٤٤ توفي فخر الدين في بلاط باشا دمشق مسموما، وكذلك أستشهد ابنه قرقماس في عام ١٥٨٥ أثناء قتاله للأتراك.

عام ١٥٩٠ إعتلى فخر الدين الثاني نجل قرقماس السلطة، وكان سياسيا ماهرا حتى وصف بأنه تلميذ لميكافيلي وأنه كان يتقنع بأقنعة الدرزية والمسيحية بحسب حاجته، فقام بدفع الجزية للسلطان وتقاسم معه الغنائم الحربية، فعينه السلطان واليا

علـى جبـل لبنـان والمنـاطق السـاحلية التابعـة لـه، وكـذلك قسـم كبيـر مـن سـوريا وفلسطين.[١]

أيّد معظم أمراء لبنان الحكم العثماني لبلاد الشام، وكان على رأس المؤيدين للسلطان سليم الأول الأمير المعني فخر الدين أمير المعنيين في جبل لبنان وغيره من أمراء الطوائف اللبنانيّة الأخرى. وقد أمَّر السلطان العثماني الأمير فخر الدين المعني على إقطاعياته وكذلك فعل بالنسبة لباقي أمراء جبل لبنان.

التنظيم العثمانيّ الأول لبلاد الشام. نظم العثمانيون بلاد الشام كلها تنظيمًا إداريًا متوخين بذلك فرض سيادتهم على الجميع. وجدير بالذكر أن التقسيمات الإداريّة العثمانيّة في بلاد الشام كانت دائما في حالة من التغير والتبدل تبعًا لتغير الظروف العامة والأوضاع المحليّة والسياسية. وجاءت التنظيمات العثمانيّة الإداريّة في بلاد الشام على النمط الآتي:

١- ولاية دمشق وقد تبعها كل من السناجق (الأقضية): بيروت، صيدا، تدمر، القدس، نابلس، غزة.

٢- ولاية حلب وقد ضم إليها جميع الأجزاء الشماليّة من البلاد السوريّة.

٣- ولاية طرابلس، وضمت حماة وحمص.

٤- ولاية صيدا وقد سلخها العثمانيون عن ولاية دمشق[٢].

القوى المحليّة. يتمتع لبنان بموقع استراتيجيّ مهم من حيث الساحل، والجبل، وله تكوينات اجتماعيّة متميزة، ففيه تركيبة مذهبيّة وطائفيّة معقدة لابد أن يحسب

---

(١) فيليب حتى ، تاريخ لبان منذ اقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر، بيروت، المجلد الثاني،الدار المتحدة للنشر، ط الأولى، بيروت، ١٩٧٥، ص١٤

(٢) حمدي الطاهر، سياسة لبنان في الحكم، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٧٩، ص ٢٥.

حسابها في كل المسائل التي تواجهها البلاد. ولسكان لبنان بسبب هذه التركيبة احتكاكات وصلات بالدول الأوروبيّة مثل فرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا، وروسيا وغيرها.

أخذ لبنان طابعا إداريا خاصا. ففي الجبال عاش النصارى، بحرية وأمن واستقرار. وانتشر المذهب الدرزيّ في منطقة الجبل اللبنانيّ، تعاقب على حكم لبنان الأسرة المعنية التي برز من بينها فخر الدين المعني، وقد قوي أمر الدروز في ظل حكمه. وقد أعقبت هذه الأسرة في الحكم الأسرة الشهابية من الطائفة الدرزية التي برز منها الأمير بشير الدين الشهابي. وأصبحت لها علاقة بدولة بريطانيا التي أخذت تدعم وتؤازر الدروز ضد الطائفة المارونيّة كحلقة من حلقات التنافس الاستعماري في الشرق بين بريطانيا وفرنسا التي تدعم الموارنة في لبنان.

المطلب الثاني : لبنان في ظل الاحتلال الفرنسي

الانتداب الفرنسي على لبنان (١٩٢٠-١٩٤٣) هي فترة حكم فرنسا للبنان التي نتجت عن الحرب العالمية الأولى وسقوط الامبراطورية العثمانية وبحسب تقسيمات اتفاقية سايكس-بيكو والتي تم تأييدها لاحقا بقرارات من عصبة الأمم التي صدرت عام ١٩٢٠ والتي أجازت نظام الانتداب على المناطق العثمانية المتفككة بحجة المساعدة في إنشاء مؤسسات للدول الجديدة. وفي ذلك الزمن، كانت متصرفية جبل لبنان مقاطعة عثمانية مستقلة عن بقية الولايات. فقام الفرنسيين بضم عدد من المدن الساحلية، جبل عامل، سهل البقاع والسهول الشمالية لتتوسع المتصرفية وتصبح ما اطلق عليه الجنرال غورو دولة لبنان الكبير. وبعد صراع سياسي، اتحد المسيحيون والمسلمين اللبنانيون معا فيما عرف بالميثاق الوطني اللبناني وأعلنوا استقلال لبنان تحت اسم الجمهورية اللبنانية. وأعلن عن استقلال لبنان عام ١٩٤٣ وانسحبت

القوات الفرنسية كليا بحلول ١٧ نيسان ١٩٤٦ (وهذا التاريخ يسمى عيد الجلاء في لبنان وسوريا احتفاءً بجلاء آخر جندي استعماري عن البلاد)[٣].

وفي١ سبتمبر 1920 أعلن الجنرال غورو **دولة لبنان الكبير** بعد اعادة ترسيم الحدود بين البلاد التي كانت خاضعة للحكم العثماني ومن بينها سوريا ولبنان ،معلناً بيروت عاصمة لها. وتمثل علم الدولة في دمج علمي فرنسا ولبنان معاً. ووصفت الدولة الجديدة باسم لبنان الكبير على أساس إضافة البقاع وبعض القرى في عكار إلى المنطقة التي عرفت تاريخيا بمتصرفية جبل لبنان الذاتية الحكم والتابعة للامبراطورية العثمانية.

كان المفوض الفرنسي السامي يقيم في بيروت وله صلاحيات مطلقة في التشريع والتعيين، وكذلك وجد موظفون فرنسيون في الوزارات والدوائر الحكومية بوصفهم "مستشارين"، وأما المحاكم فكانت مختلطة من قضاة سوريين وفرنسيين. بعد إقرار الدستور تقلصت صلاحيات المفوض الفرنسي، غير أنه لم يعتمد الدستور وينشره إلا بعد أن أضاف مادة تنصّ على "تقييد العمل بأي مادة تخالف صك الانتداب ."كانت الفرنسية تعتبر لغة رسمية إلى جانب العربية، وقد ترك الفرنسيون آثارهم على التنظيم الإداري والعسكري السوري، الذي تأثر لاحقًا خلال عهد الجمهورية الثانية بالتنظيم السوفياتي؛ كما تركوا آثارًا واضحة في تخطيط المدن السورية وتنظيمها[٤].

المطلب الثالث : مرحلة الاستقلال

---

(٣) عطا محمد صالح، فوزي أحمد يتم، النظم السياسي العربي المعاصر ، ج ٢، جامعة قاريونس بنغازي، ١٩٨٨، ص ١٢٦.
(٤) حمدي الطاهر، سياسة لبنان في الحكم، مصدر سابق ، ص ٢٠

عد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أعلن الشريف حسين بن علي قيام الدولة العربية التي تضم كل البلاد العربية المحررة من العثمانيين. وبحسب اتفاقيات حسين مكماهون، كان على المنطقة التي تضم لبنان الحالي أن تتبع المملكة العربية الجديدة. وبنفس الوقت، انتدبت فرنسا لحكم لبنان بحسب اتفاقية سايكس–بيكو. وطلب من شعوب المنطقة تحديد مصيرهم فيما بينهم. في هذه الحالة، طلب مسيحيو لبنان تأسيس دولة مستقلة بحماية فرنسية[٥].

وكان مسلمو "دولة لبنان الكبير" قد رفضوا، في أكثريتهم، الدولة والكيان الوطني اللبناني، عند نشوئه لثلاثة أسباب هي:

١. لأن الدولة الجديدة جعلت منهم اقلية وهم الذين كانوا جزءً من الاكثرية المسلمة الحاكمة في العهد العثماني.

٢. لأن أمنيتهم، بعد الانسلاخ عن السلطنة العثمانية، كانت الانضمام إلى "دولة عربية"، برئاسة الأمير فيصل، تضم "سوريا الكبرى" أي سوريا الحالية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق.

٣. لأنهم كانوا رافضين للانتداب حكم دولة أوروبية أجنبية.

لم تعترف الحركة الوطنية السورية وممثلوها في لبنان من الزعماء السياسيين المسلمين، بالكيان اللبناني. وفي المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحركة الوطنية السورية في مطلع الثلاثينات، اشترطت فرنسا ان تسلم الحركة الوطنية السورية بالكيان اللبناني لقاء توقيع معاهدة تعترف فيها فرنسا باستقلال سوريا ولبنان. ولقد قبل ممثلو الحركة الوطنية هذا الشرط الأمر الذي أحدث تصدعا في صفوف السياسيين المسلمين "الوحدويين" في لبنان، وراح بعضهم "يتلبنن" مثل خير الدين

---

(٥) المصدر نفسه ص١٥.

الأحدب والبعض الآخر يبحث عن صيغة للتوفيق بين ولائه "القومي العربي"، وبين اعترافه بالكيان اللبناني مثل رياض الصلح وبشارة الخوري.

ومن عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٤٣، راحت "صيغة" رياض الصلح بشارة الخوري وغيرهم من طلاب الاستقلال . تتبلور، إلى ان تحولت إلى ما سمي بالميثاق الوطني اللبناني، وهو يقوم على المعادلة التالية: من أجل بلوغ الاستقلال، على المسيحيين ان يتنازلوا عن مطلب حماية فرنسا لهم، وأن يتنازل المسلمون عن طلب الانضمام إلى الداخل السوري . العربي[٦].

*** ثورة بشامون**

في بداية الحرب العالمية الثانية وبعد أن سيطرت فرنسا على المراكز الحساسة مما جعل الحكومة اللبنانية سنة ١٩٤٣ تتقدم إلى المفوضية الفرنسية مطالبة بتعديل الدستور بما ينسجم مع الأوضاع. وكان هذا الطلب بدعم من البريطانيين الذين حكموا فلسطين والأردن والعراق. وفي ٢١ سبتمبر من السنة نفسها فاز بشارة الخوري بالانتخابات وأصبح رئيساً للجمهورية وألف حكومته رياض الصلح وأعلنوا الاستقلال التام وحولت مشروع تعديل الدستور إلى المجلس النيابي، وأعتبر هذا القرار تحديا ساخراً للمفوض السامي مما جعله يأمر بتعليق الدستور وأرسل ضباطاً إلى رئيس الجمهورية فاعتقلوه مع رئيس وزرائه وبعض الوزراء والزعماء الوطنيين مثل عادل عسيران، كميل شمعون، عبد الحميد كرامي وسليم تقلا وحجزوهم في قلعة راشيا. عندها قام وزير الدفاع الوطني آنذاك الأمير مجيد أرسلان ورئيس مجلس النواب صبري حمادة و الوزير حبيب أبو شهلا باجتماع مصغر في قرية في جبل لبنان هي

---

[٦] المصدر نفسه ص٣٠

* بشامون:- الواقعة في قضاء عالية على ارتفاع نحو ٥٥٠ م عن البحر يرجع أصل اسمها إلى بيت ((شامون)) ومعناه معبد اشمون واشمون اله فينيقي يترك باسمه العديد من الاشخاص والمناطق في التاريخ

بشامون وألفوا حكومة مؤقتة ورفع العلم اللبناني الذي تكون من ثلاث أقسام الأحمر، الأبيض وفي الوسط ضمن اللون الأبيض شجرة أرز خضراء. وقد أدى هذا النضال إلى استقلال لبنان بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣. وبعد ذلك دعم لبنان نفسه بمشاركته بتأسيس هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ وجامعة الدول العربية سنة ١٩٤٧[٧].

المبحث الثاني

دستور عام ١٩٢٦ والمستقبل

[٧] حسين أبو النمل، الطائفة السياسة والحقائق الاقتصادية في لبنان، مجلة شؤون فلسطين ، العدد ٥٠، أكتوبر، ص ٤١.

المطلب الأول:- صدور دستور ١٩٢٦

لقد أثارت نشأة دستور ١٩٢٦ جدلاً بين رجال السياسة وبين المؤرخين اللبنانيين إذ اعتبر بعضهم أن هذا الدستور قد أعدته السلطة المنتدبة، وأنه نسخة عن دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية، بينما رأى آخرون انه بالعكس نتاج لبناني محض، وأنه حصيلة الجهد الذي بذلته اللجنة المنبثقة عن المجلس التمثيلي والذي بذله بنوع خاص أحد أعضائها البارزين ميشال شيحا. لقد احتدم هذا الجدل في السبعينيات ولفت في حينه انتباهي، فقررت منذ ذلك التاريخ الخوض في الموضوع علني أستطيع ان ألقي عليه أضواء جديدة تساعد على الإجابة عن السؤال المطروح: من وضع الدستور اللبناني[٨].

انتظرت سنوات عدة قبل الانطلاق بهذا المشروع وذلك لأنه كان علي في أول الامر ان أتفحص عددًا من الملفات المحفوظة في الأرشيف الفرنسي وفي لبنان فقصدت أرشيف وزارة الخارجية في باريس وأرشيف الجيش البري في وأرشيف المفوضية العليا الفرنسية في نانت وأرشيف هنري دو جوفنيل في مدينة(Tulle)، وأرشيف عصبة الأمم في جنيف وأرشيف البطريركية المارونية في بكركي. كما اطلعت على عدد لا يستهان به من المصادر والمراجع. قمت بعد ذلك بإعداد دراسة شاملة عن الموضوع باللغة الفرنسية صدرت في بيروت في أواخر العام ١٩٩٦ وهي بعنوان "ولادة دستور لبنان عام ١٩٢٦".

ساحاول في القسم الاول من هذا البحث أن أرسم بإيجاز الإطار التاريخي الذي أعد فيه الدستور وهو إطار الانتداب الدولي. وسأعرض في القسم الثاني المشاريع الأولى للدستور او للقانون الأساسي، كما كانوا يسمونه آنذاك، لاسيما تلك التي طبعت في العامين ١٩٢٤ و١٩٢٥. وسأكرس القسم الثالث للمرحلة الأخيرة وهي

---

[٨] فيصل جلول ، عشر سنوات على الحرب الاهلية في لبنان، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٢، ١٩٨٥، ص ١١.

مرحلة حكم المفوض السامي هنري دو جوفنيل التي امتدت من تشرين الثاني ١٩٢٥ حتى آيار ١٩٢٦ والتي شهدت ولادة الدستور في صيغته النهائية، أي الصيغة التي صوت عليها المجلس التمثيلي بالإجماع في تمام الساعة الواحدة والنصف من صباح ٢٣ آيار ١٩٢٦[٩].

لقد صدق مجلس العصبة على صك الانتداب على سوريا ولبنان في ٢٤ تموز ١٩٢٢، ولكن هذا الصك لم يصبح ساري المفعول إلا في ٢٩ ايلول ١٩٢٣، بعد ان سوي الخلاف بين فرنسا وايطاليا بشأن مصير الشرق الأوسط الأدنى، اذ ان هذه الأخيرة كانت تعتبر أنها تحصل على حصتها من تركة الدولة العثمانية، لذا كانت تطالب لنفسها بالانتداب على سوريا.

كان على فرسا اذاً بمقتض صك الانتداب ان تضع قانوناً اساسياً للبلاد في مهلة لا تتعدى الثلاث سنوات ابتداء من ايلول ١٩٢٣. وكان المسؤوليين في باريس في عامي ١٩٢٣، ١٩٢٤ يعتبرون ان اعداد مثل هذا القانون هو عملية سهلة للغاية تقوم على جمع النصوص التشريعية التي صدرت حتى هذا التاريخ في كل البلدان الواقعة تحت الانتداب ثم عرضها على المجالس التمثيلية المحلية للمصادقة عليها وتقديمها بعد ذلك إلى عصبة الامم باعتبارها تشكل النظام الاساسي المطلوب.

المطلب الثاني : النظام السياسي اللبناني واتفاقات تقاسم السلطة

أ- الميثاق الوطني اللبناني

الميثاق الوطني هو الاتفاق غير المكتوب التي نظم اسس الحكم في لبنان عام ١٩٤٣ وما زال يؤثر في سياستها حالياً. وبعد المفاوضات بين قيادات الشيعة

---

(٩) حسين أبو النمل،مصدر سابق، ص ٥٢ .

والسنية والمارونية نشأ هذا الميثاق الوطني الذي سمح للبنان بالاستقلال من الحماية الفرنسية. ومن بين نقاط هذا الاتفاق[١٠]:

يجب أن يكون رئيس الدولة اللبنانية مارونيا.

يجب أن يكون رئيس الوزراء سنيا.

يجب أن يكون رئيس المجلس الوطني شيعيا.

يجب أن يكون نائب رئيس البرلمان اللبناني من الروم الأرثوذكس.

يجب أن يكون نسبة نواب برلمان المسيحيين والمسلمين ٥:٦ على التوالي.

قبول المارونيين الهوية الوطنية العربية بدلا من الهوية "الغربية"

تخلي المسلمين عن مطمح الوحدة مع سوريا.

وبسبب الأغلبية المسيحية التي ظهرت في إحصاء السكان عام ١٩٣٢ حصلت الطائفة المارونية على معظم الصلاحيات في الدولة الجديدة. ولكن تغير الواقع الديموغرافي في لبنان وتعاظم الاستياء من الحكومات المتعاقبة بالإضافة إلى الفوارق الطائفية أدى إلى قيام الحرب الأهلية اللبنانية والتي انتهت باتفاق الطائف عام ١٩٨٩ الذي غير نسبة النواب في البرلمان إلى المناصفة بين المسيحيين والمسلمين وقلل من صلاحيات الرئيس الماروني.

ب- اتفاق الطائف: هو الاتفاق الذي شمل الأطراف المتنازعة في لبنان وذلك بواسطة السعودية في ٣٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٩ في مدينة الطائف، وتم اقراره بقانون بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩ منهياً الحرب الأهلية اللبنانية وذلك بعد أكثر

---

(١٠) خيرات البيضاوي، دور الدستور اللبناني في تفجير الحرب الأهلية اللبنانية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد٥٩، بيروت، مركز الابحاث، سبتمبر ١٩٧٦، ص١١٢-١١٣.

من خمسة عشر عاماً على اتباعها حضر هذا الاتفاق اثنان وستون نائباً لبنانياً من أصل ثلاثة وسبعون حيث تغيب ثلاثة منهم لأسباب سياسية اما النواب الخمسة المتغيبين فكان تغيبهم لأسباب غير سياسية[١١].

تكون هذا الاتفاق من أربعة مواد:

١. المبادئ العامة والإصلاحات :نصت فقرات هذه المادة على المبادئ العامة كتأكيد استقلال لبنان وهويته العربية وشكله السياسي كدولة جمهورية برلمانية ديمقراطية .كما نصت الفقرات على مجموعة من الإصلاحات السياسية التي تم الاتفاق عليها كتوزيع مقاعد مجلس النواب مناصفة بين المسلمين والمسيحيين إضافة إلى إصلاحات أخرى في مجالات مختلفة كالإدارة والتعليم والمحاكم.

٢. المادة ٢: بسط كل سيادة الدولة اللبنانية على كامل الاراضي اللبنانية :نصت فقرات هذه المادة على حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتعزيز قوى الأمن الداخلي والقوات المسلحة وحل مشكلة المهجرين وتأكيد حق المهجرين بالعودة إلى الأماكن الأصلية التي هاجروا منها.

٣. المادة ٣: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي :أكد الإتفاق على ضرورة العمل على تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم.425

٤. المادة ٤: العلاقات اللبنانية السورية :أكدت هذه المادة على العلاقات المميزة التي تجمع لبنان وسوريا والتأكيد على أن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مركزا

---

(١١) د. ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج الأول ـ الاستقلال السياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١، ص ١٤٣ – ١٩٠.

لأي نشاط يستهدف الأمن السوري، كما يؤكد حرص سوريا على الأمن والإستقرار في لبنان.

تلعب الدول الإقليمية دورا مهما في اتفاق "الطائف" والتي تمثل الدول الراعية له وعلى رأسها الدولة السورية والتي تشهد وضعا صعبا في ظل الصراع الدائر الآن بين التنظيمات المسلحة والجيش العربي السوري، ومع الصراع الدائر بين السعودية وإيران اقليما في عدد من الملفات وهو ما يمثل صراع نفوذ، بالإضافة إلى توغل حزب الله في سوريا ومشاركته في الحرب التي وصفت بـ"الطائفية"، مع تنامي نفوذ التيار السلفي في لبنان، ودخول تأثر لبنان بالحرب السورية.

وقد قال الأب ميشال حايك يتجاوز تفاصيل النظام السياسي ومعادلة توزيع الحصص: "إن التعمق في دراسة الميثاق الوطني، يتطلب تجاوز الحقبة الانتقالية التي شكّلها الاستقلال. في الحقيقة إن الميثاق الوطني سابق لسنة ١٩٤٣، وكان واقعاً منذ الأمير فخر الدين. لماذا يرفض البعض أن يتذكر ذلك؟

يجب التخلي نهائياً عن اعتبار الميثاق تسوية صادرة من قبل مصطفى نحاس أو بشارة الخوري أو رياض الصلح. إنه في الحقيقة الحدث الوجودي الأساسي الذي من دونه لا وجود للبنان ولا للبنانيين".

ويعرض الأب ميشال حايك الأبعاد والمعاني الثلاثية التي يرتديها الميثاق الوطني مستعيداً ما كتبه بهذا الخصوص في مؤلفه "المسيح لبنان وفلسطين":

"في البدء يرتدي الميثاق الوطني معنى شخصانياً: إنه التزام ليس فقط بين طوائف وقبائل، بل بين أشخاص مسئولين متمتعين بحرية الارتباط وبإرادة الالتزام وتشريف التعهدات.

ومن جهة ثانية، يرتدي الميثاق الوطني معنى حضارياً وهو التعبير عن المشاركة في ثروات العِرق واللغة والإرث الثقافي المتراكمة هنا منذ آلاف السنوات.

ومن ناحية ثالثة فإن للميثاق الوطني بعداً ومعنى لاهوتياً؛ إذ يطرح الميثاق في الزمن الحاضر مشكلة العلاقات بين الديانات، وخاصة بين الديانتين المسيحية والإسلامية. للمرة الأولى تمّ الالتقاء بين الديانتين على قدم المساواة، لا في مواجهة أو كردّة فعل دفاعية، بل في ميثاق يربطهما معاً.

إن المسيحيين والمسلمين اللبنانيين يمثلون أكثر من مليار ونصف مسيحي ومسلم في العالم، أي ما يقارب نصف سكان العالم؛ فإذا فشلت التجربة كما فشلت سابقاً في كل لقاء في الأندلس وإفريقيا وبيزنطيا وآسيا الصغرى والبلقان، فإن هذا الإخفاق يشكل دليلاً ثبوتياً أمام العالم على تخلّف الديانات ومدخلاً الى الإلحاد الشامل.

الموقف الحالي

اختتمت جلسات مؤتمر «اتفاق الطائف بعد ربع قرن على إعلانه»، الذي عقد في فندق «فينيسيا»، بدعوة من «المركز المدني للمبادرة الوطنية» بالتعاون مع مؤسسة «فريدريتش ايبرت»، مؤكدا أن «اتفاق الطائف لا يزال منطلقاً لبناء الدولة اللبنانية في مفهومها المدني»[١٢].

(١٢) فيصل جلول، مرجع سابق، ص ١٥.

ومن البيان يمكن ان نستنتج:

أ- مصالح الدولة، دولة كل اللبنانيين، بما هي كيان مستقل ذو سيادة وفق القانون الدولي، بما ينص عليه من الحقوق والواجبات.

ب- مصالح اللبنانيين بما هم شعب، مصدر السلطة وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

ت- مصالح اللبنانيين بما هم جماعات دينية معترف بوجودها وحقوقها من دون أي تمييز أو تفضيل.

ث- مصالح الأفراد، رجالا ونساء، بما لهم من حقوق إنسانية متساوية، أساسها إمرة النفس، تجاه كل سلطة سياسية أو اجتماعية أو دينية[١٣].

وأشار البيان إلى أن "تطبيق هذا الاتفاق، في هذا الاتجاه، هو الطريق الآمن نحو تأمين حركة اللبنانيين الذاتية لمواجهة الحوادث المستجدة وموجبات التطور والارتقاء، فليس لأي دولة شقيقة أو صديقة أي وصاية على لبنان أو على اللبنانيين"، وقال: "اللبنانيون إذ يتمسكون بعلاقات الأخوة العربية والصداقة الدولية يطالبون كل صديق وشقيق، من دون أي استثناء، بالامتناع عن التدخل في الشئون الداخلية اللبنانية، قياما منه بموجبات الأخوة والصداقة، من جهة، وتطبيقا لمبادئ القانون الدولي، من جهة أخرى".

أضاف البيان: "لا شك في تقديرنا، في أن معاهدة مفتوحة متعددة الأطراف بدءا من الأطراف المعنية بالمسألة اللبنانية، وفي وقت واحد، هي الجواب المطلوب تقديمه

---

(١٣) د. محمد خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، ج الأول، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٢، ص٤٠٠.

من المجتمع الدولي بدءا من منظماته الثلاث: الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. فلبنان حاجة لبنانية وحاجة عربية وحاجة إنسانية"[١٤].

وتابع: "إن أي نظر جدي فاعل في أحكام اتفاق الطائف وفي تطبيقه وتقويم هذا التطبيق، أو في استكمال أحكامه أو في تعديلها لن يكون في اتجاه مصلحة لبنان واللبنانيين، ولن يكتسب الشرعية الضرورية لفاعليته، إلا إذا كان من خلال المؤسسات الدستورية. والطريق الوحيد لتأمين ممارسة الشعب اللبناني لسيادته من خلال المؤسسات الدستورية هو في أن يكون الشعب مصدر السلطة فيها بدءا من مجلس نواب منتخب على أساس قانون انتخاب يمثل شتى فئات الشعب وأجياله، رجالا ونساء.

والذي نراه هو أن النظام الانتخابي الملائم لهذه الغاية في السياق اللبناني هو النظام النسبي. فصحة التمثيل المتفق عليها من جهة أولى وتمثيل شتى فئات الشعب وأجياله، كما نص عليه اتفاق الطائف، من جهة ثانية– لا يمكن فصلهما عن مدى التمثيل الذي يؤمنه هذا النظام.

واختم البيان: "في هذا السبيل، ستنشأ في المركز المدني للمبادرة الوطنية هيئة مدنية وطنية دائمة نسعى إلى تأمين شمولها كل الأطراف المعنية على اختلاف مواقع هذه الأطراف وتوجهاتها، وغايتها تأمين تجسيد المبادئ والوصول إلى الأهداف المذكورة أعلاه، بالمبادرات الفكرية والعملية، في المستويين المحلي والدولي. ونأمل أن يكون ذلك السعي، بالتعاون مع المؤسسات المحلية والدولية، ضمن احترام سيادة الدولة اللبنانية وقوانينها ومصالح اللبنانيين وتطلعاتهم".

---

[١٤] تقي الدين سليمان، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، دار أبن خلدون، بيروت ط الأولى، ١٩٧٧، ص٧٥.

المبحث الثالث

أزمة انتخاب الرئاسة

المطلب الأول:- تأثير المتغير الاقليمي والدولي

تتسارع التطورات والمتغيرات الاقليمية والدولية، وتستمر الجهود الروسية والامريكية المشتركة من أجل ترتيب التسويات في بعض الساحات الساخنة وخصوصاً في سوريا واليمن والعراق، فيما لا تزال ايران تعيش تحت تأثير تفاعلات الاتفاق حول الملف النووي مع الدول الكبرى ان على المستوى الوضع الداخلي أو السياسات الخارجية، وكل هذه التطورات سيكون لها تأثير كبي على مواقف وسياسات حزب الله في لبنان والمنطقة في المرحلة المقبلة، لاسيما بعد تعاظم دور الحزب الاقليمي بسبب نشاطاته العسكرية أو الاستشارية أو التدريبية أو السياسة في عدد من الدول العربية.

ممن المعروف ان قيادة ومؤسسات حزب الله تتميز بالمتابعة الدقيقة للتطورات الدولية والإقليمية، وهي تجري دائماً تقيماً لكل التطورات وتضع الاستراتيجيات المناسبة مع هذه المتغيرات وتتضمن هذه الاستراتيجيات الخيارات المتعددة وكل الاحتمالات المتوقعة.

وفي ظل ما يجري من تطورات اقليمية ودولية فان المسؤولين في حزب الله يتابعون الادارات بشكل يومي وخصوصاً التطورات الميدانية والسياسية في سوريا والعراق واليمن، وما يجري من مغيرات على صعيد الوضع الداخلي في ايران منذ الاتفاق حول الملف النووي، ويشير هؤلاء المسؤولين في بعض اللقاءات الخاصة إلى ان قيادة الحزب تعتبر ان مرحلة التسويات الشاملة لم تأت بعد رغم كل الجهود الروسية الامريكية التي تبذل على اكثر من صعيد، وان الأشهر المقبلة ستشهد متغيرات مهمة ميدانية وسياسية وسيكون لها تداعياتها على كل الاوضاع في المنطقة وعلى دور القوى الاقليمية والمحلية.

هل سيعود حزب الله إلى الداخل اللبناني في المستقبل وهل سيتراجع عن ادواره الاقليمية والخارجية؟ وأي مشروع سيطرح الحزب في المرحلة المقبلة؟ ليس لدى

المسؤولين في حزب الله اجابات واضحة حول هذه الاسئلة مع انهم يؤكدون على التزامهم بخيار الدولة اللبنانية واتفاق الطائف وانهم ليسوا وحيدين الذين قاموا بادوار خارجية وان المطلوب الحوار بين جميع الاطراف للتوصل إلى تسويات داخلية وخصوصاً ملف الانتخابات الرئاسية

من يستمع إلى مواقف وقيادات حزب الله سواء على الصعيد العلني أو في اللقاءات الخاصة يدرك تعاظم وحجم الدور الكبير الذي وصله الحزب داخلياً وخارجياً واطمئنان قيادته إلى مستقبل الحزب ودوره، لكن ذلك لا يلغي ان الحزب سيكون امام تحريات كبيرة واسئلة مصيرية في المرحلة المقبلة ولاسيما اذا وصلت المستويات في المنطقة إلى نهايتها السعيدة[١٥].

المطلب الثاني:- الصراعات الحزبية

الصراع في جنوب لبنان (١٩٨٢ – ٢٠٠٠)

الصراع في جنوب لبنان الذي حصل ما بين عام ١٩٨٢ و ٢٠٠٠ هو سنوات من قتال ومعارك بين المقاومة اللبنانية والفلسطينيين من جهة وقوى اسرائيل وحلفائها من جهة اخرى. بدأ الصراع كمحاولة من اسرائيل لطرد قوات التحرير الفلسطينية من

---

[١٥] (٣١ مارس/٢٠١٦) (الخميس ٧/ نيسان/٢٠١٦ ١١:٥٠م) http://m-arabi21.com/story/890517

لبنان وانتهت بانسحاب الجيش الاسرائيلي وانهيار جيش لبنان الجنوبي الحليف له. وبدأت المقاومة من قبل القوات الوطنية اللبنانية مثل الحزب الشيوعي وحركة أمل الا ان نهايات الثمانينات اظهرت المقاومة الاسلامية المتمثلة بحزب الله وجود فاعل قوي بعد قيامه بعمليات فعالة وموجهة ضد الجيش الاسرائيلي وقوات جيش لبنان الجنوبي

١٩٧٥ وقوع حرب بين (مسلحين من الجهة اللبنانية من جهة ضد مسلحين اليسار اللبناني والمقاتلين الفلسطينيين) من جهة أخرى وفرز مناطق الاختلاط في بيروت، قيام ميليشيا الكتائب اللبنانية وميليشيا نمور الاحرار ومليشيا حراس الارز بمجزرة الكرنيتا وبعدها بيومين جاء رد المقاتلين الفلسطينيين بتنفيذ مجزرة الدامور.

١٩٧٨ غزو اسرائيلي لجنوب لبنان

١٩٨٣ دخول القوات الدولية إلى لبنان للفصل بين المتحاربين. فشل اسرائيل في عقد اتفاق مع الحكومة اللبنانية وقيام المقاومة الوطنية بقيادة حركة أمل والحزب الشيوعي اللبناني.

١٩٨٦ وقوع انتفاضة سمير جعجع بين (المسلحين الموالين لجعجع ضد المسلحين الموالين لحبيقة) وعلى اثرها تم الغاء الاتفاق الثلاثي، وقوع الحرب الخاطفة حرب (الايام الستة) بين (قوات حركة أمل ضد مسلحين الحزب الاشتراكي ومسلحين الحزب الشيوعي ومسلحين المخيمات الفلسطينية) وانتهت بانتصار حركة امل وارتكابها مجازر ضد الدوز

١٩٨٩ انهاء الحرب للبنانية بعد اتفاق الطائف. انقسام الجيش اللبناني وقيام حكومتين في لبنان وتسلم كل القوى اسلحتها إلى حزب الله باسم المقاومة، وقوع حرب التحرير بين (مسلحين حزب القوات اللبنانية والجيش اللبناني والامن الداخلي

اللبناني ضد الجيش السوري والمسلحين الدروز ومسلحين الحزب الشيوعي ومسلحين المخيمات الفلسطينية)

١٩٩٣ تشن اسرائيل ((عملية الحاسبة)) ضد حزب الله لمدة ٩ أيام تنتهي بمعاهدة شفهية بتجنيب المدنيين.

١٩٩٦ قيام اسرائيل بشن عمليات اسرائيلية باسم عناقيد الغضب للقضاء على حزب الله تنتهي باتفاق سمي باتفاق نيسان بتجنيب المدنيين. تبقى المقاومة ضد العسكريين وتقوم المقاومة بعمليات نوعية ضد الجيش الاسرائيلي وعملاءه.

٢٠٠٠ القوات الاسرائيلية تنسحب من جنوب لبنان في ايار ٢٠٠٠ تحت تأثير ضربات المقاومة اللبنانية مما يتسبب في انهيار جيش لبنان الجنوبي ودخول حزب الله إلى مناطق الجنوب.

وتصدر الامم المتحدة قراراً تعتبر الانسحاب تنفيذاً للقرار ٤٢٥ في حين بقيت مزارع شيعا اللبنانية تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي حتى اليوم[١٦].

المطلب الثالث:- ازمة انتخاب الرئيس اللبناني

مؤشرات بقاء الازمة أو حل الازمة

تعاقب على رئاسة الجمهورية اللبنانية منذ تأسيسها عام ١٩٢٦، ثمانية عشر رئيسا للجمهوريّة، ستة منهم في عهد الانتداب واثنا عشر رئيسا بعد الاستقلال. خمسة عشر رئيسا من الموارنة واثنان من الارثوذكس (شارل دبّاس وبترو طراد) وواحد بروتستانتي (ألفرد نقّاش). وعرف لبنان تجديداً واحداً لولاية الرئيس بشارة

---

[١٦] httpsi//ar.m.wikipedia-org/wiki

الخوري، إلا أنّه استقال بعد مرور ثلاث سنوات على بدايتها. كما عرف تمديدين لولاية كل من الرئيسين الياس الهراوي وإميل لحّود.

١ – أزمات رئاسية في الجمهورية

تعد أزمة الفراغ الرئاسية الحالية هي أسوأ أزمات الفراغ وهي رابع أزمة فراغ في تاريخ لبنان منذ الاستقلال حتى الآن، كما أنها الأزمة الثانية منذ عهد الطائف وتبرز أهم هذه الأزمات كما يلي:

١– في العام ١٩٥٢، برزت معارضة قوية طالبت الرئيس بشارة الخوري بالاستقالة بعد أن انتخب لولاية ثانية. رفض قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب أن يتورط الجيش في هذه المواجهة السياسية وأن يتدخل لصالح أو ضد أي من الأطراف المتنازعة. عندما أجبر بشارة الخوري على الاستقالة، عيّن اللواء شهاب رئيساً لحكومة انتقالية مهمتها تنظيم وتأمين انتخاب رئيس جديد. لم يعر شهاب آذاناً مصغية للمساعي التي عُرضت عليه لتبوّؤ سدّة الرئاسة، وذلك بسبب قناعته بوجوب إبقاء الجيش بعيداً عن السياسة؛ وعمد فورا على تنفيذ مهمته الطارئة فبعد أربعة أيام، انتخب كميل شمعون خلفاً لبشارة الخوري[١٧].

ففي لبنان أزمة جمهورية لا أزمة رئيس، هذه الجمهورية التي في كل فترة زمنية تتعرّض لإهتزاز سياسي ثمّ إنفجار أمني، مع كل تحوّل يجري في المنطقة، إذ يتأثر لبنان بما يحصل في محيطه من تطورات جيوسياسية، فتصيب نظامه ووحدة شعبه، وتطرح له مشاريع فدرالية، أو تقسيمية، وتتعالى دعوات الإستنجاد بالخارج، وفق الإرتباط السياسي أو المذهبي، فيتحوّل لبنان الى ساحة صراع محاور ومشاريع قوى خارجية، كان لها ارتباطات داخلية، وهذا ما حصل منذ إعلان «دولة لبنان الكبير»

---

[١٧] فؤاد مطر، سقوط الإمبراطورية اللبناني، ج الثاني، بيروت دار القضايا ١٩٧٨، ص ١٣٤.

التي أرادها المستعمر الفرنسي، مقراً له مستعيناً بقادة موارنة حلفاء له، في وقت كان المسلمون مع مسيحيين وطنيين وقوميين يتطلعون الى محيطهم العربي وهكذا نشأ الكيان على ارتهان دائم للخارج، مما شكّل منصة للتدخل في شؤونه، بصناعة رئيس الجمهورية، الى تكوين السلطة في مجلس النواب، واستمالة رؤساء الحكومات، وكل ذلك يجري في ظل غياب وفاق وطني لبناني، لم يعزّزه ما سمّي بالميثاق أو الصيغة عام ١٩٤٣، أن يتخلى طرفا الصراع عليه من الموارنة والسّنّة، عن ارتباطاتهما الخارجية، وإنجاز حياد إيجابي، لم يحمِ لبنان بعد أن اغتصبت إسرائيل فلسطين وشرّدت شعبها، وكان نصيب لبنان استقبال آلاف النازحين الفلسطينيين الذين تحوّلوا من الإقامة المؤقتة الى الدائمة وربما التوطين، وأدّى ذلك الى اختلال في الوضع الداخلي اللبناني، عبر الإنقسام حول القضية الفلسطينية والكفاح المسلّح من الأرض اللبنانية، وأنتج هذا الخلاف حربا أهلية، أعادت من جديد طرح موضوع صيغة الحكم والمشاركة الإسلامية فيه، أمام نفوذ «المارونية السياسية» المتمثلة بصلاحيات رئيس الجمهورية الذي نظمها فيما بعد إتفاق الطائف، لجهة تحديدها بما يتعلّق بتسمية رئيس الحكومة فألزمه بإستشارات نيابية، كما قلّص من حدود نشره المراسيم الى حل مجلس النواب.

وبعد حوالي ربع قرن على إتفاق الطائف الذي لم يطبق، ولم يتم تنفيذ إصلاحات سياسية فيه، ترمم النظام السياسي، فإن إنتخابات رئاسة الجمهورية التي قد تشهد شغوراً فيها، إذا لم يتم الإتفاق على رئيس جديد، لن تكون صناعة لبنانية على ما يبدو من تطور العملية الإنتخابية، إلا بتدخل خارجي، كما في كل إستحقاق رئاسي، فإن البحث قد يخرج عن إسم الرئيس الى تكوين الجمهورية، لأن الأزمة عادت الى البدايات وهي حول المشاركة في النظام السياسي الذي لم يتمكن اللبنانيون من إنجاز أهم وأبرز إصلاح اتفق عليه في الطائف، وهو إلغاء الطائفية

وإسقاط المادة ٩٥ من الدستور، التي تعتمدها كحالة مؤقتة، وأن رفض الولوج بالحوار من خلال هيئة وطنية نص عليها الدستور، فإن لبنان متّجه نحو إعادة بناء الجمهورية الثالثة، بعد أن حصلت تطورات قدمت الشيعية السياسية على أنها مكوّن أساسي من النظام، والتي تبحث عن صيغة دستورية لها فيه، حيث الحديث عن مؤتمر تأسيسي طرحه أمين عام «حزب الله» السيد حسن نصرالله، ووافقه عليه العماد ميشال عون وقوى سياسية اخرى وعقد اجتماعي اقترحه البطريرك الماروني بشارة الراعي، ورفض من الطائفة السّنّيّة المس بإتفاق الطائف الذي حصّن موقع رئاسة الحكومة، الى مطالبة النائب وليد جنبلاط بمجلس شيوخ لن يلتئم إذا لم تلغَ الطائفية السياسية، التي يعارضها المسيحيون التي قد تسلبهم رئاسة الجمهورية، وتضعف وجودهم في مؤسسات الدولة[١٨]

إنه النظام الطائفي من جديد يطل بأزمته التي كلما طال الوقت بعدم إصلاحه، فإن البلاد متجهة نحو الإنفجار السياسي والدستوري والأمني، إذ أن المسيحيين باتوا يندفعون نحو التقوقع عبر طرح قانون إنتخاب طائفي على غرار المشروع الأرثوذكسي، ويطالبون برئيس جمهورية قوي يمثّلهم، فيرد السّنّة عليهم، بأنهم سيعيدون النظر بموضوع المناصفة، في الوقت الذي يطالب الشيعة المشاركة بالقرار، وقد مارسوا ذلك عبر ما سمّي بـ«الترويكا» من خلال حضور رئيس مجلس النواب اجتماعات رئيس الجمهورية والحكومة، أو عبر الثلث المعطّل في الحكومة، ويقف الدروز في الوسط، حيث يخافون من الصراع السّنّي–الشيعي وتأثيره عليهم.

إن عدم إنتخاب رئيس للجمهورية في الموعد الدستوري، سيفتح الباب للسؤال عن ماهية الأزمة، هل هي الرئيس أم الجمهورية التي يفجرها نظام سياسي تتصارع الطوائف على المشاركة فيه وفق ما يمكن أن تقضمه في السلطة من مغانم

---

[١٨] جمال زكريا قاسم آخرون الأزمة اللبنانية، أصولها تطورها أبعادها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط الأولى، ١٩٧٨، ص ٢٩٨

ومكاسب، وأسباب كل ذلك الطائفية السياسية، التي هي علّة لبنان، وكل طائفة تشكو من الحرمان والغبن والإحباط وعدم المشاركة وغياب التمثيل[١٩].

فهل تولد الجمهورية الثالثة على نار هادئة وتوافق وطني، أم أنها تولد من أزمة قد تنفجر في كل لحظة، مع تفاقم الخطاب المذهبي، وتداخل الأزمات الخارجية مع الداخل اللبناني، لاسيما الأزمة السورية، إذ أن الجمهورية الأولى قامت بعد صراع مع الاستعمار الفرنسي، والثانية بعد حرب أهلية، فكيف ستولد الثالثة، وقد انعقد لها مؤتمر قبل سنوات في «سان كلو».

لبنان بلا رئيس من المسؤول؟

منذ الخامس من مايو/ ايار وكرسي الرئاسة في لبنان شاغر، فقد انتهت ولاية الرئيس ميشال سليمان دون وجود بديل منتخب ضمن المهل الدستورية ثمان جلسات برلمانية عقدت دون انتخاب رئيس، فغالباً ما يتعطل النصاب بانسحاب بعض الكتل أثناء التصويت، أو بسبب عدم حضورها من الأساس للجلسات المقررة. فما الذي يحول دون انتخاب رئيس جديد للبلاد؟ محلياً لا يملك أي من الأطراف السياسية تأمين النصاب القانوني لانتخاب رئيس، والانقسام السياسي الحاد بين القوى ٨ و ١٤ آذار منذ العام ٢٠٠٥ وتزايد حدته بعد الازمة السورية عام ٢٠١١ على أثر التدخل اللبناني في الوضع السوري حال دون قدرة اللبنانيين داخلياً على انتاج تفاهمات بالحد الأدنى لانتخاب رئيس أو تسمية مرشح، كما ان البلاد تعيش أزمة مستمرة تتركز حول هوية لبنان وخياراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع

(١٩) د. محمد خليل، مرجع سابق،ص٤٠٥

وجود قناعة عند أغلب اللبنانيين بان اختيار رئيس للبلاد بات مرهوناً بمجمل التطورات الاقليمية والدولية.

مواصفات الرئيس المطلوب الكتل المسيحية المنقسمة بين قوى ٨ و ١٤ آذار هي بشكل عام تريد رئيساً قوياً يعيد لمؤسسة الرئاسة دورها التاريخي، رئيساً يكون معبراً عن نبض المسيحيين ومراعياً لهواجسهم. فلقد تكرس عندهم شعور بان منصب الرئاسة لم يعد لهم دور في اختياره لخلاف منصبي رئيس لحكومة (للطائفة السنية) ورئيس مجلس النواب (للطائفة الشيعية). ستبقى الساحة اللبنانية في حالة من الانتظار السياسي والترقيب الامني. وسيقتصر عمل الحكومة في ظل الفراغ في مؤسسة الرئاسة على الملف الامني كأولوية لمنع انزلاق البلاد إلى اضطرابات أمنية على شاكلة تلك التي تمر بها لبنان خلال السنتين الماضيتين. واطالة أمد الفراغ في مؤسسة الرئاسة يشكل قلقاً للمسيحيين الذين يرون في غياب الرئيس قضاء تام على حقوقهم، وهناك قناعة بدأت تشكل عند أطياف سياسية ان ازمات لبنان المتكررة والمستمرة واستقراره الهش الذي ينهار عند كل هزة داخلية واقليمية يعكس خللاً في بنية النظام السياسي وعقده الاجتماعي[٢٠].

---

(٢٠) مساءاً 9:30 ٢٠١٦/٣/٣١ http://www-aljazeera.net، ٢٠١٦/٤/٧

الخاتمة

أولاً: أن الطائفية في لبنان هي العنصر الرئيس الذي يحكم العملية السياسية في هذا البلد، فالنظام السياسي اللبناني ومنذ الاستقلال عام ١٩٤٣م، وحتى الآن، هو نظام طائفي من الدرجة الأولى فالطائفية تتدخل في كل كبيرة وصغيرة في النظام السياسي اللبناني، فالأحزاب السياسية طائفية والدستور وضع على أساس طائفي، السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية طائفية، ورئيس الجمهورية منتخب على أساس طائفي، الحكومة مشكلة طائفية، والبرلمان ينتخب وتقسم على أساس طائفي، فالطائفية في لبنان ترمي بأطنابها في كل تجاه.

ثانياً: الطائفية في لبنان، هي أساس كل ما يشهد لبنان من مشاكل ومآس داخلية وخارجية منذ الاستقلال وحتى قبل الاستقلال، وحتى هذه اللحظة، فالطائفية كانت ولا

زالت هي المتسبب الرئيس في كل الحروب الأهلية التي مر بها لبنان، بمعنى أن الطائفية لعبت الدور الرئيس في وقوع أكثر من حرب بين سكان لبنان على اختلاف توجهاتها، وتم استغلالها أفضل استغلال من العديد من الدول والمنظمات، للدخول في شؤون لبنان الداخلية، والخارجية، وهي من جعلت لبنان، دولة ضعيفة فقيرة اقتصادياً واجتماعياً وحتى سياسياً، وألعوبة في يد كل القوى الإقليمية والدولية.

ثالثاً: كل الدساتير والمواثيق التي تجتمع عليها الطوائف اللبنانية منذ الاستقلال وحتى هذه اللحظة جاءت لترسيخ الوضع الطائفي في لبنان، وفي اعتقادي أن هذه الدساتير والمواثيق لا تستطيع إلا الأخذ بهذا الموقف، لهذا لبنان لن يستقر ولا بأي حال من الأحوال، إلا في حالة واحدة، وهي التحرر من الطائفية البغيضة، والتحرر من التأثير الإقليمي والدولي، والبعد عن التعصب المذهبي، والعمل على تغيير كل الثقافات والدساتير السابقة، وضع مواثيق قائمة على أساس وطني لخدمة الوطن والشعب، وليس لخدمة الطائفة وملحقاتها والاعتراف أن هذا الأمر صعب وصعب جداً، ولكن ما الخيار العودة إلى الوحدة والتفاهم ونبذ الطائفية، أم القتال والحرب التي ستأكل كل شيء في لبنان؟!

رابعاً: لقد أصبح اسم لبنان اليوم مرادفاً للصنف الدموي، أليس من الغريب أن تؤكد جميع القوى والطوائف اللبنانية المتصارعة رغبتها في السلام والحل، ومع ذلك لا تستطع الكف عن التناحر، وتعجز عن وضع حد لهذا الصراع المحموم، فنجد أن أية دعوة للحوار أو المصالحة الوطنية سرعان ما تنقلب إلى مبرر لشن حروب جديدة وإلقاء مزيد من الوقود على المواقف المشتعلة أصلاً، حتى بدا وكأن الصراع نفسه هو الهدف، واستمرارية الحرب هي الحلم الذي تنشده كل الطوائف المتصارعة، أنه صراع مركب داخلي بين الطوائف المتعددة، وخارجي بين قوى مختلفة تذكر ميزاته وتستثمره لصالحها حتى أصبح مصير لبنان لعبة في يد هذه القوى الخارجية،

الأمر الذي من شأنه، أن يؤدي في النهاية إلى تقسيم لبنان، الذي أصبح يقترب شيئاً فشيئاً، والذي يشجعه العديد من القوى الخارجية وعلى رأسها إسرائيل، وتصاعد موافق الطوائف المتصارعة وتدميرها لجميع محاولات التفاهم وتقريب وجهات النظر.

المصادر

الكتب

١- تقي الدين سليمان، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، دار ابن خلدون، بيروت، ط الأولى، ١٩٧٧.

٢- جمال زكريا قاسم آخرون، الازمة اللبنانية، أصولها تطورها أبعادها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط الأولى، ١٩٧٨.

٣- حمدي طاهر، سياسة لبنان في الحكم، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٧٩.

٤- فؤاد مطر، سقوط الامبراطورية اللبناني، ج الثاني، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٨.

٥- ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج الأول – الاستقلال السياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١.

٦- محمد خليل، النظم السياسية والقانون السياسي، ج الأول، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٢.

٧- عطا محمد صالح، فوزي احمد يتم، النظم السياسي العربي المعاصر، ج ٢ جامعة قارينوس بنغازي، ١٩٨٨.

المجلات

١- حسين أبو النمل، الطائفة السياسية والحقائق الاقتصادية في لبنان، مجلة شؤون فلسطين، العدد ٥٠، اكتوبر ١٩٧٦.

٢- خيرات البيضاوي، دور الدستور اللبناني في تفجير الحرب الاهلية اللبنانية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٥٩، بيروت، مركز الابحاث، سبتمر ١٩٧٦.

٣- فيليب حتى، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، بيروت، المجلد الثاني، الدار المتحدة للنشر، ط الأولى، بيروت، ١٩٧٥.

٤- فيصل جلول، عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٢، ١٩٨٥.

الانترنيت

١- http://m-arabi21.com/story/890517

٢- http://www-aljazeera.net